الفصل الرابع

تقييم الأداء الجامعى

يقف مدخل تقييم الأداء الجامعى - كما سبق القول - موقفًا متفردًا بين مداخل التطوير الأخرى، إذ إنه يمثل الركيزة الأساسية لعملية التطوير، ذلك لأنه يقود مباشرة إلى إجراءات تطبيقية تجعل من التطوير أمرًا محققًا على نحو شامل كدعامة أساسية لعملية التغيير فى التعليم الجامعى.

والأساس المحتذى لإجراء عملية التقييم يتمثل فى:

١- الدراسة الاستطلاعية المتأنية والمستفيضة، والمسح الميدانى الشامل للجامعات المصرية على اختلاف نوعياتها، أو عينة ممثلة لها.

٢- تحليل متعمق وشامل لعدد من الجامعات المتقدمة فى العالم الغربى؛ للاستفادة منها ومحاكاتها فى وضع برامج التحديث والتطوير المرتجاة.

مواصفات التعليم الجامعى

تتلخص فيما يلى:

١- أن يتسع هذا التعليم على اختلاف نظمه ليوفر حق المعرفة المتقدمة ليستوعب ديمقراطيًا كل من يملك القدرة الذهنية على تحمل أعباء المستوى الجامعى، طبقًا لمعايير وأسس تتيح الفرصة للطالب لدارسة ما يلائمه من الاختيارات المتعددة والاستمرار فيها.

٢- أن يعمل النظام الجامعى على إعداد الكوادر المطلوبة لسوق العمل، وتدريبها وتأهيلها؛ للقيام بمسئوليتها القومية فى التنمية.

٣- أن تتصف المنظومة التعليمية الجامعية بالمرونة، بحيث تتيح للطالب الاختيار بين البرامج الدراسية أو التحول من تخصص لآخر، دون إهدار لجهد سابق أو إرهاق فيما يستجد، أى عند إعادة التأهيل أو التحويل.

٤ـ أن تتوفر مصادر المعلومات الكافية موثقة ورقيّا وإلكترونيّا، باستغلال كل الوسائل الحديثة، مع اتباع أسلوب الإرشاد الأكاديمى للنهوض بنتائج العملية التعليمية.

٥ـ أن تتولى منظومة التعليم الجامعى رعاية الطلاب المتميزين والمتفوقين، وكذلك توفير الرعاية الخاصة للمعاقين وذوى الاحتياجات الخاصة لتحقيق العدل ومزيد من التميز عن طريق الدراسات المتقدمة للفئة الأولى، والوسائل المعاونة والميسرة للفئة الثانية.

٦ـ أن تتوفر مصادر التمويل الحكومى وغير الحكومى، وأن يشجع النظام فرص التمويل الذاتى بكافة أساليبه، تخفيفًا من العبء المتزايد الملقى على كاهل الدولة.

٧ـ أن تتحدد العلاقة بين الطالب والمدرس فى إطار من السلوكيات الحميدة تتسم بالإخلاص والاحترام المتبادل فى إطار القانون واللوائح والأعراف الجامعية.

٨ـ أن يلتزم النظام بمعدلات أداء محسوبة فى كل شأن من الشئون العلمية والتعليمية والبحثية والإدارية فى إطار إدارى منضبط ومبرمج.

٩ـ استغلال كل الوسائل التعليمية المتطورة والأنظمة التربوية المختلفة؛ لتيسير سبل الالتحاق بالتعليم الجامعى، إما بالأسلوب المستمر أو المتقطع، واستغلال كافة الوسائل الاعتيادية والبرامج الإلكترونية كلما توفرت الإمكانات.

١٠ـ أن تنتمى كل جامعة للبيئة المحيطة وترتبط بخصائصها واحتياجاتها وتعمل على حل مشاكلها بحيث تكون فى خدمة ورعاية قطاعات الإنتاج والخدمات بالإقليم الذى تقع فيه الجامعة من خلال تبادل القدرات والمعارف.

ولقد سبق أن أنشأت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا مراكز بحوث فى الأقاليم الاقتصادية تتكامل فيها المرافق التعليمية والبحثية لخدمة التنمية الاقتصادية اشتراكا مع الجامعات الإقليمية ومرافق البحوث والإنتاج والخدمات فى إطار مسئولية الإدارة المحلية. ذلك الجهد التنموى يعمل إقليميا لتحديد المشاكل والبحث فيها ويكون قوة مضافة لقدرة صنع القرار وتحفيز الجهد لتحسين مستوى الحياة للمواطنين.

المشكلات الرئيسية المعوقة لأداء التعليم الجامعى فى مصر وتتطلب التقييم

١ـ غياب المعايير

عدم وضوح القواعد الضابطة للأداء الجامعى على جميع مستوياته وبالتالى عدم الالتزام بها.

٢ـ المعوقات الإدارية

وسببها تراكم القوانين واللوائح الإدارية والمالية والتنظيمية، وعدم اللجوء للوسائل التكنولوچية الحديثة فى إدارة العملية التعليمية وضبط أدائها (*).

٣ـ هيئة التدريس

ـ غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية وضعف توافقها مع المسئوليات المحددة.

ـ عدم توافر الإمكانات المادية والمهنية والمعنوية الجاذبة لهيئة التدريس والحفاظ على استقرارها تقليلاً للهجرة والإعارات وتحفيزا للتفرغ والاستقرار.

٤ـ الطلاب

ـ الازدحام فوق طاقة الاستيعاب وتدنى الخدمات الطلابية.

ـ اختلال أساليب القبول وعدم تناسبها مع رغبة وقدرة وميول المتقدمين.

ـ ضعف العلاقة بين التوجهات التعليمية وحاجة الأسواق من التخصصات.

ـ قلة الاهتمام بالتدريب والحرفية من خلال التعليم، والتنازل فى الاهتمام بالتعليم الفنى أو التقنى مما أدى إلى عدم الإقبال عليه رغم أهميته.

٥ـ العملية التعليمية

ـ عدم الاهتمام بتحديث المناهج أو استغلال أساليب التعليم المستحدثة.

ـ توقف تطوير منظومة التعليم وقصَر مدة التعليم (فى الفترة الدراسية)، وإجبارية المقررات دون فرصة للاختيار فيما بينَها تأكيداً لمخاطر التوحيد القياسى للطلاب.

(*) بتصرف من أعمال لجنة التطوير الجامعى وإصدارات المجلس الأعلى للجامعات (٩٠ـ١٩٩١).

٦ـ الدراسات العليا

ـ ضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

ـ غياب خطة قومية للبحث العلمى تضعها الدولة، تحتذى على مستوى القسم والكلية والجامعة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع.

ـ نقص التدريب العملى فى الكليات العملية والتنازل فى التدريبات التطبيقية والحرفية والمهنية (فيما عدا الطب) التى يفترض أن تؤهل الخريج لمزاولة بعض الأنشطة الحرة.

٧ـ **ضعف التمويل الاستثمارى التعليمى نسبيًا،** رغم اتساع مساحته، بسبب ضغط الأعداد الغفيرة وزيادة الأعباء المستمرة.

٨ـ **عدم اللجوء إلى بدائل تعليمية موازية** لتخفيف العبء عن الجامعات المزدحمة (وإن كان ذلك قد بدأ أخيراً على استحياء).

٩ـ **قصور المرونة فى التشريع الحالى** لاستيعاب الحلول المطلوبة لمواجهة المشكلات المذكورة آنفًا.

١٠ـ **عدم متابعة الخريج** للتأكد من فاعليته فى البيئة الحاضنة وتقييم مدى تأثيره المجتمعى.

المبادئ الهادية فى عملية التقييم الاستكشافى قبل التطوير

١ـ يحتل التقييم أولويات عملية تطوير الأداء الجامعى، وينبغى الإسراع به، فقد طال انتظاره طويلاً رغم الحاجة الملحة إليه.

٢ـ يعتبر التقييم أقرب السبل التطويرية المطلوبة للتنفيذ؛ ذلك أنه يطرح بشكل مباشر ويحدد قسمات الإجراءات التطبيقية اللازمة لعلاج القصور فى الأداء.

٣ـ يمثل التقييم أوسع الأبواب للكشف عن الأداء الحقيقى للجامعات من حيث مواطن القوة والقصور فى منظومة التعليم الجامعى قبل استفحالها.

٤ـ يجب أن يرتبط التقييم بمعايير دقيقة وصارمة لتطوير النظم التعليمية؛ لأن ذلك

يساعد على اللحاق بركب التقدم العالمى فى التنمية البشرية بكل أطرافها طلابا وأساتذة وإداريين .

٥ـ يعتبر التقييم فى زمن العولمة الركيزة العملية لتقريب مستويات البرامج ، ليس فقط بين الجامعات المحلية ، ولكن للوصول إلى المستوى المعيارى فى العالم المتقدم .

٦ـ إن عملية التقييم لا بد أن تتأسس على الالتزام بالمعايير الحديثة المعتمدة على البيانات المدققة والمعلومات الصحيحة .

٧ـ إن التقييم لا بد أن ينطلق من وجهة نظر كلية وفلسفة شاملة للاستفادة من كل الاجتهادات والتجارب التطويرية السابقة والرؤى العالمية المتفوقة .

٨ـ ضرورة اقتناع كل العاملين فى قضايا الجامعات وتطويرها بجدوى وحتمية التقييم ؛ كمنطلق أساسى لإحراز التقدم المطلوب .

٩ـ أن يتسم التقييم بالشمولية ليغطى كافة الأنشطة الجامعية مع توفير كافة المتطلبات من البيانات والمعلومات .

١٠ـ أن يرتكز التقييم على معايير مرجعية تحدد الفلسفة التى تقوم عليها كما يجب أن يكون القائمون على دراية كاملة بالقواعد والمعايير التى يتأسس عليها التقييم عالميًا .

متطلبات عملية التقييم

من المفترض توفير **معلومات** وأساليب تبنى عليها عملية التقييم ، كما يفترض أن تتسم هذه المعلومات بالدقة والأمانة والشمولية ، وإتاحتها فى الوقت المناسب ، وبما يغطى جميع مجالات الأداء الجامعى ، وبما يمكن من استخدامها إلكترونيًا فى المستويات المختلفة لعملية التقييم سواء التقييم الذاتى أو المحلى أو الخارجى على أن تكون عملية ذاتية داخلية فى الجامعة .

ويقترح أن تشمل هذه البيانات والمعلومات العناصر التالية :

١ـ معلومات عامة تتعلق بكافة أبعاد الأداء الجامعى بداية من الاعتماد الجامعى ، نوع الإشراف ، هيئة التدريس ، الإدارة ، الطلاب ، التخصصات ، الأنشطة ، الاختبارات ومتابعة الخريجين . . .

٢ـ بيانات محددة تتصل بالتحليل الذاتى على مستوى الوحدة النمطية، إلى فلسفة البرنامج التعليمى والتطورات الحادثة. كل ذلك ينتهى إلى تحديد مواطن القوة، وإجراءات تصحيح أوجه القصور، و اقتراح خطط التطوير المستقبلية، والتوجهات القصيرة والبعيدة المدى.

٣ـ الاستفادة من أى معلومات تستنبط من الدراسة الذاتية للوحدة التعليمية فى الكلية أو المعهد والوحدات التعليمية داخلها، ونوعية البرامج، والنظام الأساسى، والبرامج المتقدمة، والدرجات العلمية التى تمنح.

٤ـ بيانات تتضمن أحوال وشئون الأفراد والمخصصات المالية، وأعباء العمل التدريبى والإدارى والخدمى، وسياسات الأنشطة الطلابية.

٥ـ بيانات تتعلق بتوصيف الأنشطة البحثية والاستشارية، ولتقييم سياسة الابتعاث للخارج للدراسة أو حضور المؤتمرات والندوات أو الزيارات العلمية، وكذلك رعاية أعضاء هيئة التدريس الدائمين والمنتدبين علميّا واجتماعيّا.

٦ـ بيانات تتعلق بمتطلبات القبول والتسجيل فى البرامج الأساسية، ومتطلبات التسجيل والتخرج، وسجلات المقبولين والخريجين، وبيانات التسجيل للدرجات العلمية المتاحة.

٧ـ بيانات تتعلق بتوصيف المقررات وأحجامها فى الدراسات العادية والمتقدمة، وأساليب التدريس فيها، كذلك ما يتعلق بتحديد الإمكانات المعاونة والمساعدة للعملية التعليمية، من أجهزة ومعدات وحاسبات ووسائل إلكترونية.

٨ـ بيانات توصيف وتحليل المناهج على اختلاف مستوياتها، من المستوى الأساسى إلى المستوى العالى المتقدم، ونظم الدراسة والساعات المعتمدة، والخبرات والوسائل المحددة التى تتطلبها العملية التعليمية الحديثة من حاسبات ووسائل الاتصال، وتصميم البرامج، وأساليب حل المشاكل.

٩ـ بيانات ومعلومات عن الشئون المالية المتاحة للجامعة والكلية والقسم والوحدات التابعة، وتحديد الوظائف المعاونة والمساعدة ونفقات تنفيذ البرامج المختلفة.

١٠ـ بيانات خاصة بتحديد العلاقات الداخلية ومسارها بين الأفراد والأقسام والكليات والجامعات الأخرى، وكذلك ما يخص تحليل العلاقات الخارجية مع الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية الأخرى على الصعيدين المحلى والدولى.

١١ـ بيانات خاصة بمراقبة ومتابعة مستوى الطلاب ونتائج الاختبارات، لتقييم كفاءتهم وقدرتهم على التأثير فى المجتمع المحيط أثناء التدريب قبل التخرج، ومتابعة فاعليتهم وتأثيرهم بعد التخرج، من خلال كفاءتهم المهنية.

المجالات الأساسية المقترحة لتقييمها

١ـ استقلال الجامعات.

٢ـ إدارة الجامعة.

٣ـ أعضاء هيئة التدريس.

٤ـ شئون الطلاب.

٥ـ نظام الدراسة (مقارنة النظم التقليدية بنظام الساعات المعتمدة).

أولاً: استقلال الجامعات

إن مفهوم استقلال الجامعات مفهوم قديم نشأ مع بداية التعليم الجامعى تاريخيًا، واستقر جيلاً بعد جيل، مما أوجب مراجعته والاهتمام بتنميته وتطويره كلما تطلب الموقف ذلك. إن خطورة هذا المفهوم تكمن فى أن إضعافه يؤثر ـ ليس فقط فى فاعلية وكيان هيئة التدريس والطلاب ـ بل يتعدى التأثير فى القدرات الكامنة فى كليهما، والتى تؤثر مباشرة فى محاولات التغيير الاجتماعى والإصلاحات المطلوب منهم إحداثها. إن المطالبة بتأكيد استقلال الجامعات أساسها إطلاق حرية الفكر والحوار فى المشاكل القائمة، واقتحام مجالات التطوير، وإطلاق ملكات إبداع الأفراد داخل الجامعة وخارجها بصورة كاملة. كل ذلك لتأكيد دور الجامعة، ومسئوليتها فى استخدام حريتها لمواجهة اهتمامات المجتمع وتلبية احتياجاته وحل مشاكله، تلك قدرات تتنامى مع تمتع الجامعات بالاستقلال الرشيد المتوازن، وقدرتها على إفراز قيادات رائدة فى مختلف المجالات.

أ- الواقع

يؤكد الواقع العوامل التى تهدد استقلال الجامعات، والتى تتلخص فيما يلى :

١- عدم وضوح العلاقات الحكومية نتيجة اعتماد الجامعات بصورة متزايدة على التمويل الحكومى المحكوم بالتوجه السياسى .

٢- اتجاه بعض الجامعات إلى التركيز على مشاكلها الداخلية، متناسية احتياجات المجتمع المفترض أنها تقوم بخدمته .

٣- تعارض آراء هيئات التدريس والطلاب مع التوجهات السياسية المختلفة التى تحدث قلاقل فى بعض الأحوال، فذلك يخلق ظروفًا تترتب عليها إجراءات تمثل قيداً على الجامعة .

٤- إن تداخل العلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص الإنتاجى والخدمى، قد يترتب عليه نوع من الاحتكاك أو السيطرة على بعض شئون الجامعة، بما قد يؤثر على استقلالها .

ب- التحديات

١- صعوبة الوصول إلى التوازن المنشود بين الجامعة وحاجات المجتمع ومصالحه مع الحفاظ على الاستقلال الأمثل للجامعات .

٢- صعوبة وجود صيغة إدارية جامعية قادرة على حماية المؤسسة الجامعية وأساتذتها وطلابها من المؤثرات الخارجية التى تؤثر على استقلالها .

ج- التوصيات

١- استخدام الوسائل وأدوات ونتائج التقييم لدفع الجامعة لخدمة المجتمع، من خلال التسيير الذاتى دون التنازل عن دعم استقلاليتها .

٢- الإصرار على حق الجامعة فى تصريف شئونها المالية ومخصصاتها فى الموازنة واستثمار أموالها بالأسلوب الذى ينمى مواردها، ومنحها إمكانية ترحيل الفائض من سنة إلى أخرى، وتسويق أنشطة الجامعة بما يحقق موارد إضافية لموازنتها .

٣ـ تشكيل مجلس أمناء لكل جامعة من الشخصيات العامة، لتيسير حماية وتعميق وتنمية العلاقات بين الجامعة ومؤسسات الدولة.

٤ـ التركيز على سلامة اختيار القيادات الجامعية بمعايير موضوعية محددة لا تسمح بخلق مشاكل مع أى طرف على أى مستوى، ويتأتى ذلك بتخليق برامج تأهيلية لتكوين أعضاء هيئات التدريس ومستويات الإدارة العليا فى الجامعة؛ ليكونوا على دراية بأصول التعامل مع المجتمع والدولة.

ثانيًا: تقييم الأداء فى مجال الإدارة الجامعية

أ ـ الواقع

يؤكد الواقع تعدد المشاكل التى يمكن سردها بإيجاز فيما يلى:

١ـ المركزية الشديدة فى إدارة الجامعات سمة عامة فى إطار توحيد القوانين واللوائح، رغم اختلاف الظروف بين الجامعات.

٢ـ محدودية الموارد المالية والقيود المفروضة على الإنفاق.

٣ـ تعدد الأجهزة الرقابية.

٤ـ النقص فى معايير التقييم سواء فى الاختيار عند التعيين أو متابعة التطور.

٥ـ تعدد العناصر التى تحتاج للتقييم وتمثل: التخطيط، المتابعة، التنظيم، اللوائح والقوانين، الإجراءات، شئون العاملين، نظم المعلومات الإدارية، أسلوب اتخاذ القرارات، الإدارة المالية، إدارة مرافق الجامعة وصيانتها، التنمية البشرية والإدارية.

ب ـ التحديات

١ ـ استقلال الإدارة الجامعية فى التسيير الذاتى فى النواحى العلمية والإدارية والمالية.

٢ـ كيفية تحقيق عنصر التمايز الإدارى بين الجامعات المصرية.

٣ـ أهمية دعم الأقسام العلمية إداريًا، إذ تُعتبر نقطة الارتكاز الأساسية فى الجامعة.

٤ـ ضعف التكوين الإدارى للكوادر القائمة على التسيير الوظيفى .

ج ـ التوصيات

يبدأ التوجه بجدوى إجراء دراسة استطلاعية مستفيضة مع مسح شامل لإدارة الجامعات المصرية، إضافة إلى تحليل متعمق للنظم المتبعة فى إدارة الجامعات المتقدمة فى العالم الغربى، للاستفادة منها فى وضع برامج تحديث وتطوير الإدارة الجامعية فى مصر، وبناء على معطيات هذا التقييم يتم الآتى :

١ـ التخطيط السليم بداية بوضع تصور كامل لكافة مستويات المسئولية الإدارية بالجامعة، والهياكل التنظيمية والموارد البشرية والمادية، ونظم المعلومات، وأساليب بناء جسور التعاون بين الجامعة والمجتمع المحيط بها الذى تخدمه، إضافة إلى ربط خطط التعليم وبرامجه باحتياجات الدولة والسوق الخارجى من القوى العاملة، وكذلك الأخذ بمفهوم مشاركة التنفيذيين فى عملية التخطيط للالتزام بالمعايير اللازمة لضمان قيام الجامعة بوظائفها بجودة متنامية .

٢ـ تحديث الهياكل التنظيمية وتبسيطها لتتناسب مع أنشطة الجامعة الرئيسية وتحقيق أهدافها .

٣ـ تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ مع تأصيل مبدأ تفويض السلطات، ووضع دليل استرشادى لكل مستوى من مستويات الإدارة، بحيث تتناسب سلطات الفرد مع مسئولياته الإدارية .

٤ـ الاهتمام بالتكوين الإدارى والتدريب الوظيفى لكافة العاملين فى الإدارة الجامعية .

٥ـ الاهتمام بمستوى نظم المعلومات وإدخال تكنولوچيا المعلومات ومصادر المعلومات الحديثة فى الإدارة والتدريب عليها .

٦ـ توفير الأبنية والمرافق والتجهيزات بالجامعة؛ لتستوعب جميع الأنشطة وإدارتها وفقًا للمعايير العالمية .

٧ـ الالتزام بأسلوب (Seed and Soil) عند البدء فى إجراء تطوير، فى هيئة تجارب ميدانية لإحداث التطوير فى بؤرة محددة، قبل التوسع فى تنفيذه بشكل شامل .

٨ـ العمل على تقليص الأعداد المكدسة فى أجهزة الإدارة مما يعيق سرعة الإجراءات وتيسير سبل التنفيذ عملاً بمقولة حكيمة «إن أحسن السبل لتيسير الإداء الجامعى هو فى تقليص حجم الإدارة ورفع مستواها»

"Universities are best governed when least governed"

ثالثا: تقييم الأداء فى مجال أعضاء هيئة التدريس:

أ ـ الواقع

هناك مشكلة فى أوضاع هيئة التدريس من حيث :

١ـ الاقتصار على تقييم الإنتاج العلمى عند الترقى، أى أن القيام بالبحث العلمى هو الفيصل الغالب فى الترقى وشغل الوظيفة الأعلى فى هيئة التدريس.

٢ـ عدم إعطاء الواجبات الأخرى لأعضاء هيئة التدريس الدور الذى تستحقه فى تقييم أدائهم، وقد يكون إهمال هذا الدور المهم نتيجة لحساسية وصعوبة تحديد عناصره أو التردد فى احتمال وجود تأثير خارجى على التقييم، من خلال العلاقات أو العوامل الشخصية.

ب ـ التحديات

١ـ التنازل فى إعداد المدرس الجامعى بما يؤهله لتحمل مسئوليته القومية والتعليمية فى قيادة التطور، مع التركيز على الجانب العلمى والبحثى ونسيان الجانب التربوى، بينما التدريس علم له أصول مهنية وليس هواية مطلقة.

٢ـ عدم تحضير الطرف الثانى للعملية التعليمية، وهو الطالب، لا تربويّا ولا معرفيّا فى مرحلة ما قبل الجامعة، والتركيز فى اختيار الملتحقين بالجامعة على ذوى القدرة على استرجاع ما تم تلقينه وليس ما تم استيعابه (فى التنسيق).

٣ـ حتمية ترك طرق البحث عن المعلومة للطالب المتلقى، وتركيز دور الأستاذ فى التوجيه، وعدم تحديد أفق المعرفة بكتاب الأستاذ كمقرر وحيد على الطلاب، مما يعتبر تضيقًا على الفكر وتحديدًا للقدرة على الاطلاع والتوقف عند رؤية واحدة دون الاطلاع على المراجع العلمية والرؤى الأخرى.

٤ـ مشكلة الازدحام بالأعداد الغفيرة، وتأثيرها على مستوى الأداء، مما يؤدى إلى قصور قدرة المدرس على مزاولة الحوار العلمى مع الطلاب، أو تعميم الاستفادة من علمه وقدراته. تلك مشكلة تحكم مستوى التأثير العلمى والسلوكى للأستاذ فى الطلاب داخل الفصل، وخارجه فى أوقات الفراغ.

٥ـ تحديد مدة الدراسة الفعلية فى السنة الدراسية إلزامًا، وحساب الوقت الضائع فى الإجازات والمناسبات والتحركات الطلابية التى تنتقص من حق الطالب فى الإفادة الكاملة من الجرعة العلمية المطلوبة، ناهيكم عن الفترات الضائعة فى إجراء الاختبارات والامتحانات المتكررة حسب النظام الحالى.

ج ـ التوصيات

١ـ يجب أن تبدأ عملية تقييم أعضاء هيئة التدريس منذ البداية عند اختيار المعيدين، وتكوينهم العلمى والتربوى والبحثى فى برامج إعداد المدرس الجامعى التى لا بد أن تؤخذ بجدية. وكذلك متابعة تطورهم وفاعليتهم ومدى تحمل مسئولياتهم القومية (*).

٢ـ تحديد الهيكل الوظيفى العلمى بعد الحصول على المؤهل المطلوب، بما يتوافق مع أعباء المسئولية بكافة جوانبها.

٣ـ تجنب تكدس أعداد غفيرة من هيئة التدريس دون الإفادة من أوقاتهم وقدراتهم، وذلك بالسير على المبدأ المحتذى فى العالم المتقدم من تكوين كتلة حرجة من الأساتذة الأفذاذ الدائمين المتفرغين (Tenures) يدورحولهم أعداد من الأساتذة غير المتفرغين (Part - timers) بنسب تتوافق مع حجم المسئولية. ذلك يدعو إلى فتح باب الانتدابات المرشدة والمختارة بناء على تقييم العوائد المنشودة وتوسيع دائرة الإفادة من الأفذاذ.

٤ـ الاهتمام بتنمية هيئات التدريس وتقييمهم من خلال دورات تنشيطية وابتعاث إلى مراكز التميز داخليًا وخارجيًا، مع متابعة إنتاجهم العلمى ونشاطهم البحثى

(*) انظر باب التكوين العلمى والسلوكى للباحث العلمى والأستاذ الجامعى.

وخدماتهم لطلابهم، مع دعوة أساتذة زائرين ليضيفوا إلى رؤية وقدرات الأساتذة القائمين . . .

٥ـ الخلوص إلى تحديد مسئوليات هيئة التدريس، وتوزيع ساعات العمل على المسئوليات المطلوبة، ليكون هناك أساتذة يهتمون معظم الوقت بشئون الطلاب وأنشطتهم المختلفة، وآخرون يقع عليهم عبء التعليم ورعاية الطلاب علميًا وتربويًا، وآخرون يقضون وقتًا أطول فى معامل ومرافق البحث، وهؤلاء منهم من يخرج إلى حقول الإنتاج والمؤسسات الخدمية بحثًا عن حلول علمية للمشاكل التى تواجه الإنتاج أو الخدمات أو المشاكل المجتمعية، مما يعود بالكثير من الفوائد على إمكانات الجامعة المادية والعلمية.

٦ـ التقييم المستمر للدخول الفعلية لأعضاء هيئة التدريس؛ لمحاولة توفير سبل الحياة الكريمة لهم ما أمكن، حماية لهم من اللجوء لسلبيات نتردد فى سردها.

٧ـ العمل على تطعيم هيئة التدريس بقدرات متجددة وتخصصات حديثة مطلوبة، من أفضل العناصر المحلية والخارجية. ذلك يجدد شباب وحيوية الجامعة ويطور آفاقها.

٨ـ إحكام قواعد ونظم الإعارات لأعضاء هيئة التدريس لترشيدها وتحقيق الفوائد منها، علاوة على توسيع آفاق الرؤية وفتح قنوات لعلاقات محلية وخارجية أكثر اتساعًا، مع ملاحظة أنه إذا أعير فرد لمجال غير مُضيف لقدراته، أو قد يؤدى إلى اهتزاز قيمته، فإن المعار يعود إلى مكانه وقد تغيرت أحاسيسه للوظيفة التى يشغلها.

٩ـ التفكير فى إنشاء مؤسسة أو أكاديمية مستحدثة وظيفتها التكوين الأكاديمى والإدارى والتأهيلى للريادة والقيادة والتطوير الجامعى (فى هيئة مركز إعداد قادة التعليم).

رابعًا: تقييم الأداء الجامعى فى مجال شئون الطلاب ورعايتهم:

مما لا شك فيه أن تنمية القوى البشرية هى الأساس الأكثر أهمية فى بناء وصنع مستقبل الإنسان المصرى، وأولى الخطوات على هذا الدرب تبدأ فى المدرسة، ثم فى الجامعة، امتدادًا للدور القيم الذى تقوم به الأسرة.

أ ـ الواقع

يؤكد الواقع أن هذا الموضوع ينحصر فى عدة أبعاد :

ـ سياسة القبول فى الجامعات .

ـ نظم الاختبارات وتقييم أداء الطلاب .

ـ الرعاية الصحية والاجتماعية والأنشطة الحياتية بشكل عام .

ـ التكوين السياسى فى الجامعات ما له وما عليه .

أولاً: نظم وسياسات القبول فى الجامعات

١ـ إن الالتزام بمبدأ ديمقراطية التعليم وعدالة توزيع الطلاب حسب قدراتهم المتاحة (المجموع الكلى للدرجات واختبارات القدرة فى مجالات محدودة) أدى إلى تغييرات فى بنية التعليم العالى رغم تنوع مؤسساته، وأحدث تغيرات جوهرية فى سياسات ومعايير الالتحاق والقبول بالجامعات قضايا تحتاج إعادة النظر .

٢ـ كذلك أدى تدخل الحكومة بشكل مباشر فى تحديد الأعداد المقبولة فى مختلف الجامعات والكليات إلى مشاكل تحتاج إلى دراسة وحلول .

٣ـ مع زيادة الأعداد أصبحت الموارد المتاحه غير كافية لتحقيق التعليم المجود (تزايد سكانى مقرون بتزايد الرغبة فى الالتحاق بالجامعات كمطلب اجتماعى لدى الكافة)، ذلك عولج مرحليا بفتح الباب لعدد من الجامعات الخاصة والأجنبية لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة . تلك قضية تحتاج التقييم الخاص .

ثانيًا: نظم الاختبارات وتقييم أداء الطلاب

١ـ توقفت نظم الاختبارات فى إجمالها عند أسئلة تقيس قدرة الطالب على الحفظ والتذكر والاسترجاع، وفى بعض حالات محدودة، وفى بعض الكليات، يلتزم الطالب بتقديم مشروع فى نهاية المرحلة الدراسية ذلك سبيل يمكن الاتساع فيه تعميمًا للفائدة .

٢ـ هناك أيضًا قضية حساب أعمال السنة التى تحمل فى طياتها مفهوم التقييم المستمر، ورغم ما لهذا النظام وما عليه، إلا أنه فى وضعه الحالى لا يحقق الهدف الأساسى من فلسفة التقييم المستمر وعدالته. إن الوضع الحالى يحتاج إلى تقييم مزدوج الهدف؛ لتقييم أداء الطالب من جهة، وتقييم العملية التعليمية ومدى تحقيق أهدافها بأمانة من جهة أخرى.

ثالثًا: الرعاية الحياتية للطلاب صحيًا واجتماعيًا

تلك قضية اهتزت أهدافها وإمكاناتها فى ضوء الأعداد المتزايدة والغفيرة، إذ أصبح من الصعب توفير المتطلبات وبالتالى لم يعد فى الإمكان تحقيق أهدافها (رغم أن هذه وظيفة جامعية ومسئولية والتزام على القائمين على الجامعات فى المقام الأول). وفى ظل هذه الظروف من تزايد أعداد الطلبة، وقصور التمويل والإمكانات، يصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة، رغم أهميتها فى التكوين البدنى والصحى والتهذيب النفسى والاجتماعى، وزرع روح الانتماء، وتزكية العمل الجموعى المطلوب والتدريب عليه.

رابعًا: التكوين السياسى فى الجامعات

لقد كانت الجامعات على مدى أحقاب طويلة، قبل ثورة ١٩٥٢م. جالاً متميزًا لتخريج قيادات على دراية عالية بأحوال الوطن السياسية، وبرزت انتماءات بناءة تخرجت من الجامعة وأدت دورها التنموى والسياسى فى المجتمع. ولكن هناك حالات فى بعض المراحل ـ ليس فى مصر فقط ولكن فى كثير من الدول ـ تسربت خلالها توجهات وتيارات بين شباب الجامعة، اجتذبته إلى مبادئ أو تعصبات أو تنظيمات هزت الكيان السياسى وزلزت الانتماء الوطنى، وتسببت فى خلافات عقائدية تمخض عنها صدام بين أبناء جيل يفترض أن يُؤَهَّل ويكتنز لبناء الوطن، بتوجه صادق وعقائدية معتدلة. لهذا حددت سلطات الدول هذا الدور لصعوبة التحكم فيه أو التنبؤ بنتائجه، منعًا لفتنة قد لا يتحملها النظام الحاكم أو الدولة، وثم الاكتفاء بكفالة حق الطلاب فى الانتماء إلى الأحزاب والمنابر السياسية القائمة خارج أسوار الجامعة وتلك قضية سياسية تحتاج الحوار الهادف.

ب ـ التحديات

١ ـ جدوى صياغة سياسات واضحة المعالم تحمل ردودا شافية لعدة أسئلة :

ـ ماذا نريد من التعليم الجامعى؟

ـ ما المدخل للالتحاق بالجامعة؟

ـ كيفية التواصل بين التعليم الجامعى وما قبله وما بعده .

٢ـ كيف ننمى روح التقدم لنجعل جامعاتنا مؤسسات للفكر والعلم والتنوير ، وتتناول مشاكل المجتمع بروح البناء والحوار النافع والهادف بعيداً عن ضياع الوقت فى التعصب الأعمى والتحدى الهدام؟

٣ـ كيف نحول المجال الجامعى باجتذاب هيئة التدريس لتحويل الكليات إلى بوتقة تخرج مواطنًا متكاملا مبدعًا ومبتكرًا ، من خلال تطوير البرامج والأساليب وترسيخ العلاقات الهادفة لحل المشاكل ، فى سبيل بناء الوطن وتحقيق نهضته؟

٤ـ التأكيد على جدوى وقيمة الخدمات والعلاقات الطلابية المكمّلة للجهد التعليمى والتربوى والبحثى فى الجامعة ؛ وذلك بالاهتمام بالبعد الصحى والنفسى والسلوكى والاجتماعى تأهيلاً مبرمجًا ليكون الخريج إضافة غالية لخدمة المجتمع .

ج ـ التوصيات

١ـ مراجعة أساليب القبول فى الجامعات ، ليس من منطلق رفض نظام التنسيق العادل ، ولكن لوضع أبعاد وقواعد مطلوبة لاجتذاب الطالب إلى ما يميل إليه وفقا لقدرته وكفاءته ، بدلاً من الاعتداد بجدوى الحفظ والتلقين مؤهلاً وحيداً للالتحاق بالجامعة .

٢ـ يمكن اعتبار الثانوية العامة أساسًا مؤهلاً لاجتياز اختبارات رفيعة المستوى ، لتحديد القدرات المؤهلة للالتحاق بمجالات محددة ، فيما يسمى فى الخارج السنة التحضيرية أو التأهيلية .

٣ـ الاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية والسياسية، إيمانًا بأن التعليم الجامعى منبر للتأهيل الاجتماعى والتكوين المعرفى قبل أن يخرج الطالب ليمثل شعلة مضيئة فى المجتمع تضيف إلى قدرة الوطن تعليما وثقافة.

٤ـ وضع خطط على مستوى الجامعات تهتم بالتكوين الاجتماعى للطلاب، من خلال تخطيط ملزم لرفع كفاءة أجهزة الرعاية الطلابية عن طريق تكوين وإعداد كفاءات إدارية مؤهلة للقيام بهذا الدور الاجتماعى ذلك فى رعاية الاساتذة إرشادا فى الفصل والأنشطة الأخرى الحاكمة لمستقبل الشباب وقدرتهم، دون إغفال دور الطلاب فى المشاركة فى التخطيط والتنفيذ فى هذا المجال.

٥ـ الاتجاه لتقليص أعداد الطلاب فى الجامعات المكدسة وفتح روافد فى جامعات أصغر حجما منعًا لظاهرة الإيواء الجامعى (*) المحتذاة حاليًا.

٦ـ الاهتمام بالتوزيع الجغرافى للطلاب المقبولين للدراسة الجامعية، للقضاء على مشكلة الاغتراب ومخاطرها؛ وذلك بتوزيع الجامعات جغرافيًا، لكى تخدم كل جامعة أعدادًا محددة من السكان وفقا للكثافة السكانية، ومما يسهل سبل الوصول للجامعة ويقلل من أعباء ومخاطر الغربه و يوصى بجعل التخصصات فيها مرتبطة بحاجة البيئة المحيطة الحاضنة، والتركيز على التخصصات المفيدة للمجتمع الذى تقع الجامعة فى كنفه.

٧ـ الاهتمام بنظم الاختبارات، وتكرارها على فترات متقاربة طول العام الدراسى، حتى يتم تقييم الطالب أولاً بأول، ودفعه لتحسين مستواه وتحاشى ما يعوق تفوقه، ويتأتى ذلك بمتابعة منحنى أداء الطالب إلكترونيا وتحديد مساره علميًا وتربويًا، وكما يقيس ذلك النظام حالة الطالب النفسية والاجتماعية، فإنه يعتبر فى نفس الوقت مؤشرًا على كفاءة النظام التعليمى.

٨ـ البعد كل البعد عن كل ما يشين قيمة الاختبارات ونتائجها وتحاشى الانحرافات والوساطات، إذ التنازل فى ذلك يعد انتقاصًا من حق الوطن فى خريج متميز يكون كفؤًا لتحمل المسئولية فى بنائه ـ وعلى الأخص فى مجال الدراسات العليا.

(*) من دراسة للأستاذ الدكتور عبد المجيد فراج عام ١٩٩٩م.

خامسًا: تقييم النظم والأساليب التعليمية فى الجامعة

هناك الكثير من الدراسات المقارنة بين الأساليب التقليدية وأسلوب الساعات المعتمدة كنظام تعليمى نقترب لتحليلها فيما يلى :

- هناك فيض هائل من المعارف ينهال على العالم كل يوم بل كل ساعة .

- وهناك تقدم علمى كبير وتكنولوچى متعاظم فى وسائل الإنتاج والخدمات .

- وهناك أعداد متزايدة من المواطنين الذين يؤهلون فى الجامعة ويتخرجون للمشاركة فى مرافق الإنتاج والخدمات .

- وهناك أساليب مستحدثة فى تكوين الفرد على أساس من الرغبة والكفاءة والهواية .

- وهناك طفرات فى أسلوب البحث عن المعارف واستيعابها يختلف تمامًا عن أسلوب الحفظ والتلقين من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات (I.C.T) .

كل ذلك يدعو إلى ويؤكد على تبنى فلسفة تربوية تعليمية جديدة، تتعامل بنظرة فردية لكل طالب، تركز على قدراته واهتماماته وتنمية معارفة ومساعدته على استيعاب الجديد منها .

التحديات

- اختيار نظام الساعات المعتمدة - رغم صعوبة تطبيقه - لكنه يُعتبر طريقًا مجربًا للتعليم المتقدم، اقتداء بالجامعات الحديثة مما يستغرق ويشغل وقت الطالب كله .

هنا لا بد أن نذكر أنه رغم أن المنظومة القديمة أقل جدوى فى التحصيل العلمى للطلاب، وأقل كفاءة فى التقييم المستمر لهم، لكنها قد توفر للطالب بعض الفرص والوقت لمزاولة أنشطة خارج البرنامج، أو للالتحاق ببرامج اجتماعية وسياسية، مما ينمى التكوين الوطنى للشباب .

نظام الساعات المعتمدة

هو أحد النظم الدراسية المرتبط بمنهجية تختلف عن النظم التقليدية، كما يرتبط

بإجراءات تنظيمية ومقننات إدارية فى التدريس والتسجيل والتقييم، ويعتمد على أسلوب التحصيل المبرمج قبل الحصول على الدرجة العلمية التى يسعى الطالب للحصول عليها.

تعريف وحدة الساعات المعتمدة

هى وحدة معيارية تعبر عن كم المعلومات وحجم المادة الدارسية التى يتطلب تحصيلها كل ساعة زمنية أسبوعيًا، وتوزع على فصل دراسى واحد، ومدة هذا الفصل الدراسى فى الجامعات التى تتبع هذا النظام تتحدد بأربعة أشهر أى حوالى أربعة عشر أسبوعا دراسيًا باستثناء فترة الامتحان النهائى باعتبار السنة الدراسية ٤٢ أسبوعًا.

ويقتضى هذا النظام

١ـ تحديد أعداد الطلاب الملتحقين بالنظام ويوزع البرنامج على مجموعات محدودة ومعتمدة.

٢ـ تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كاملا لتنفيذ هذا النظام.

٣ـ إيمان القائمين على هذا النظام بجدواه، وجدارته بتخريج نوعية ذات مستوى علمى أعلى مما سواها.

٤ـ أن توكل كل مجموعة (من ٣٠ـ ٥٠ طالبًا) إلى مرشد أكاديمى متخصص ومُدرَّب على النظام، من أعضاء هيئة التدريس فى كل تخصص علمى يتابع طلبته منذ الالتحاق وحتى التخرج.

٥ـ توفر مكتبة علمية ورقية وإلكترونية حديثة، مزودة بأخصائيين على درجة عالية من الكفاءة لتوجيه الطلاب.

٦ـ تأهيل الطلاب وتدريبهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الحصول على المعلومات من الإنترنت.

٧ـ يتطلب هذا النظام إمكانات إدارية ومكانية مناسبة ووقتًا كافيًا حتى يمكن تطبيقه فى الجامعات المصرية.

التوصيات

١ـ تفرغ مجموعة من هيئة التدريس لتحليل موضوع الدراسة إلى أجزاء مترابطة ومتنامية فى مستواها، كل جزء محدد بفترة تدريسية ترتبط بما بعدها ومؤهلة لها . . . عبء جديد تتحمله هذه المجموعة من هيئة التدريس، التى تؤهل بعد تدريبها على نماذج ناجحة سبق تطبيقها لتتولى تحقيق النظام.

٢ـ تعريف الطلاب بالنظام المستحدث (نظام الساعات المعتمدة) بأسلوب علمى، والترويج له من خلال الندوات وحلقات الحوار.

٣ـ الاستفادة من خبرة الجامعات الأجنبية التى تمرست على تطبيق هذا النظام، وقد يقتضى هذا دعوة بعض الخبراء المتخصصين للإفادة من خبراتهم وإرشاداتهم عند التطبيق.

٤ـ توصيف البرامج فى كتيب يشرح أسلوب تجزئتها وتحليلها إلى وحدات مرحلية توزع على المسئولين، وتحدد الجرعة المطلوبة، بحيث تؤهل كل مرحلة إلى ما بعدها.

٥ـ التفهم الكامل لنظام التسجيل، وذلك يتطلب إعداد وتأهيل وتدريب المسئولين عن تطبيق النظام وكذلك المرشدين الأكاديميين بهدف مساعدة الطلاب وتقييمهم باستمرار طوال فترة الاعتماد، وإصلاح مسارهم.

٦ـ أهمية وضع لائحة لنظام الساعات المعتمدة لضبط مسيرته، وتغطية كافة جوانبه الفنية والإدارية قبل تطبيقه.

٧ـ الاهتمام بإعداد خطط الدراسة والمناهج وتوزيع ساعات التدريب العملى على الوحدات التى يمر بها الطالب، مع توفير احتياجات كل وحدة بالمقرر المفترض ممارسته.

٨ـ التحضير للتغيير من النظام الكلاسيكى إلى نظام الساعات المعتمدة، قد يقتضى تغييرات جذرية فى المنظومة الإدارية، وتجزئتها لتوزع على وحدات الأداء بنظام الساعات المعتمدة، بعد تدريب المتعاملين على النظام الجديد وكيفية ضبطه.